في جلسة حامية وطويلة للجمعية العمومية

«الغرفة» تقترح تخصيص 300 ألف دينار لمساعدة المؤسسات المتضررة

■ السنابس - عباس سلمان

□ اقترحت الجمعية العمومية لغرفة تجارة وصناعة البحرين التي عقدت في مبنى الغرفة تخصيص ما لا يقل عن 300 ألف دينار أو نسبة مئوية من دخل الغرفة لمساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت بفعل الأحداث الأمنية التي شهدتها البحرين، وذلك في جلسة حامية وطويلة شهدت نقاشات متشعبة اختلطت فيها المواضيع الاقتصادية والسياسية، وأدارها بحنكة رئيس مجلس إدارة الغرفة عصام فخرو.

وسيقوم مجلس إدارة الغرفة بدراسة الاقتراح الذي يشمل إنشاء صندوق خاص لمساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم العون المالي لها ولمرة واحدة لكي تتخطى الصعاب التي تواجهها بسبب تراجع الأعمال في الشهرين الماضيين، في عملية ينتظر أن تحمي العديد من المؤسسات التي تضررت كثيراً.

كما قال فخرو إن اجتماعاً غير عادي للجمعية العمومية سيعقد للنظر في عملية التوكيلات التي أخذت وقتاً كبيراً من المناقشات في اجتماع الغرفة، بحيث يتم وضع ضوابط قانونية لهذه التوكيلات، والتي قيل إنها «أدت إلى سوء الاستغلال» من قبل بعض التجار. كما ظهرت أصوات تنادي «بتحطيم» مجلس الإدارة وإرغام بعض الأعضاء على الاستقالة.

وقد استهلّ فخرو الاجتماع بالإشادة بالقرارات التي اتخذتها البحرين في الآونة الأخيرة، وخصوصاً فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على العمال الأجانب لمدة 6 أشهر، وقال «نحن في أمسّ الحاجة لهذه القرارات لأن القطاع الخاص هو المحرك للتنمية المستدامة للاقتصاد في البحرين، ونحن نأمل في ظل هذه الأجواء أن تتجاوز البحرين هذه المحنة».

وذكر أن مجلس إدارة الغرفة دعا المسئولين إلى إلغاء الرسوم وإنشاء صندوق ينبثق عن صندوق العمل لتقديم التسهيلات إلى القطاع الخاص، «ورفعنا توصياتنا فيما يخص تنشيط عجلة الاقتصاد». كما تحدث البعض عن أن جهات عديدة حاولت الاستفادة من المحنة التي مرت بها البحرين، «ولكن المطلوب الآن تضافر الجهود والتكاتف من أجل نصرة البحرين».

رجل الأعمال المعروف سمير ناس أعرب في تصريح للصحافيين عن أمله في أنه مع «التحفيزات التي تقدمها الحكومة والإنفاق على مشاريع البنية التحتية والإسكان وإلغاء الرسوم، ستعطي جرعة كبيرة لتنشيط العمل التجاري في المملكة، ونتمنى المزيد من الخطوات التي تعيد الثقة إلى السوق».

ودعا ناس إلى تشجيع المؤسسات الأجنبية والمستثمرين وزيادة الثقة لدخول البحرين بسبب التخوف الحاصل الآن، ويجب «أن ننظر إلى الآليات التي تشجع المستثمرين لأننا خسرنا الكثير، حسبما تطرق إليه سمو ولي العهد (صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة) والذي قال إن البحرين خسرت مئات الملايين، ويجب أن نحاول التقليل من هذه الخسائر».

أما رجل الأعمال عادل المسقطي فقد أفاد في تصريح إلى «الوسط» بأنه بسبب الأوضاع التي مرت بها البحرين فإن بعض القطاعات تضررت ولكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تضرراً. كما تضرر القطاع الفندقي نتيجة للأزمة.

رئيس مجموعة المشعل يوسف المشعل أفاد في حديث إلى «الوسط» أن الحركة التجارية «دخلت في نفق لفترة بسيطة وكحركة اقتصادية كاملة تغيرت كثير من المفاهيم التي كانت موجودة، وأعطت نظرة إلى المستثمر الخارجي ببعض الهزة في الأمان، لكن البحرين استطاعت أن تخرج من هذا النفق بكل قوة، وابتدأنا نرى عودة رؤوس الأموال التي خرجت، وكذلك عودة المستثمرين العالميين».

وأوضح المشعل «ابتدأنا نرى حركة كبيرة في التجارة الداخلية وخاصة التجارة البينية بين دول الخليج العربية مع البحرين، وهذا ساعد على إعطاء ثقة للمستثمر البحريني ورجل الأعمال البحريني. لكن النقطة المهمة هي أنه خلال الأزمة كانت وقفة البنوك وقفة ممتازة، ولم نرَ أية ردة فعل كبيرة من قبل البنوك بإيقاف أو خروج أموالها، وهذا ساعد على إبقاء القوة المالية في البحرين، وأن وضعها كمركز مالي عالمي لم يهتز بشكل قوي».

وأضاف المطلوب الآن من التجار العمل جميعاً، وهناك العديد من الأعمال المجتمعية التي بدأت تعمل «على ما يسمى بالمقاطعة – مقاطعة هذه الفئة أو الأخرى – وهذا أمر ليس في صالح الاقتصاد البحريني، أو أي جهة من المجتمع البحريني».

وأعرب عن أمله في العودة إلى الخطوات الجدية لتحقيق رؤية جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الاقتصادية للعام 2030 «والتي هي الأساس والدستور الاقتصادي لمستقبل البحرين».

وأضاف «الشعب البحريني معروف، ولديه طيبة القلب وعنده الإمكانيات لتلاحم الشعب وأن اللحمة الاجتماعية لن يحدث لها شرخ. علينا أن نعمل ونتعاون مع بعضنا البعض كتجار ورجال أعمال وأصحاب محلات لبناء الاقتصاد وذلك سيصب في صالح منفعة الجميع في النهاية».

ومن ناحية أخرى، قال فخرو في التقرير السنوي إن الغرفة بادرت خلال العام 2010 بالتعاون مع الحكومة ومجلس التنمية الاقتصادية، الذي يشرف على السياسات الاقتصادية في المملكة، في تبني «برامج تستهدف تأهيل شركات ومؤسسات القطاع الخاص لهذه الأدوار والتوجهات وذلك لتنمية القدرات الذاتية لشركاتنا ومؤسساتنا الوطنية في مجال العمل والإنتاج والمنافسة، ورفع كفاءة قوانا العاملة الوطنية ومعدلات أدائها إلى أعلى المستويات في سبيل خلق قيمة مضافة عالية لاقتصادنا».

وأضاف «أستطيع أن أجزم أن هناك مؤشرات إيجابية على إيماننا لرؤية مشتركة لما نتوخاه وننشده من التطلعات والأهداف في عصر ندرك جميعاً أنه عصر مختلف من حيث المعطيات والظروف الدولية والإقليمية والمحلية المتغيرة، وتحديات عولمة الاقتصاد».

وحدد فخرو بعض الأولويات المتصلة بالشأن الاقتصادي، من ضمنها تعزيز السياسة العامة لانفتاح البحرين الحضاري والثقافي، «ومنح مزيد من التسهيلات في استقطاب وقدوم المستثمرين والزوار إلى مملكة البحرين لإعطاء دفعة إلى النشاط الاقتصادي والأمن الاجتماعي في ظل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان».

ودعا إلى حل مشكلة محدودية الأراضي الصناعية والاستثمارية وارتفاع كلفة الخدمات للصناعات المتوسطة والصغيرة والتي تؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج وعدم القدرة على المنافسة مع مثيلاتها في المنطقة، وكذلك الحاجة إلى استصدار بعض القوانين المساهمة في تهيئة البيئة الاستثمارية المواتية للقطاع التجاري.

كما طالب بأهمية إشراك الغرفة في القرارات التي تمس القطاع الخاص والصادرة من جهات حكومية، «والتي تتعلق بمصلحة المملكة ونهضتها، واعتماد هذه الشراكة كأسلوب عمل للوصول إلى كل ما من شأنه تطوير الوضع الاقتصادي».

غرفة تجارة وصناعة البحرين

منذوب إيران في «أوبك»: سوق النفط العالمية متخمة بالمعروض

■ طهران - رويترز

□ قال منذوب إيران الدائم لدى منظمة أوبك في تصريحات نشرت أمس السبت (9 أبريل/ نيسان 2011) بأن إيران ترى أن سوق النفط العالمية متخمة بالمعروض رغم ارتفاع الأسعار جراء الاضطرابات في الشرق الأوسط.

وأبلغ محمد علي خطيبي صحيفة «شرق» اليومية في مقابلة «لا يوجد نقص معروض بسوق النفط بل ويوجد مليون برميل (يومياً) من المعروض الفائض.

وقال خطيبي «مع بدء موسم الرحلات الصيفية سيزيد استهلاك البنزين وفي ضوء نقص الخام الليبي فمن الطبيعي توقع ارتفاع سعر النفط». وأعاد التأكيد على موقف إيران بأنه لا حاجة لعقد أي اجتماع طارئ لأوبك أو زيادة الإنتاج. وتتولى إيران – وهي من المتشددين بشأن الأسعار – الرئاسة الدورية لمنظمة أوبك ومن ثم تحمل على عاتقها مسئولية تنسيق أي اجتماع طارئ مع الأمانة العامة للمنظمة في فيينا. ولن تعقد أوبك اجتماعها المقرر التالي قبل الثاني من يونيو/ حزيران.

«تويوتا» تبدأ الأسبوع المقبل خفض إنتاجها في أميركا الشمالية

□ قالت شركة تويوتا موتور اليابانية لصناعة السيارات الجمعة إنها ستبدأ الأسبوع المقبل خفض إنتاجها في مصانعها في أميركا الشمالية بسبب نقص في إمدادات الموردين ناتج عن الزلزال الذي ضرب شمال شرق اليابان في 11 مارس/ آذار. وأرغم الزلزال الموردين في اليابان على إغلاق مصانعهم أو العمل بطاقة مخفضة وهو ما تسبب في نقص في توريداتهم إلى صناعة السيارات العالمية.

وقالت تويوتا إنها ستعلق الإنتاج في مصانعها للسيارات في أميركا الشمالية في 15 و18 و22 و25 أبريل/ نيسان. وستكون معظم مصانع تويوتا مغلقة أيضاً في 21 أبريل عدا مصنعها في جورجتاون بولاية كنتاكي.

السعودية: الإنفاق سيكون له أثر إيجابي على التضخم في المدى البعيد

■ الرياض - رويترز

□ قال وزير المالية السعودي إبراهيم العساف أمس السبت إن الإنفاق الحكومي المرتفع سيؤدي بالضرورة لزيادة الضغوط التضخمية لكنه قال إنه سيكون له تأثير إيجابي على التضخم في المدى البعيد إذ إن الإنفاق على توفير المساكن للمواطنين سيساعد على الحد من مشكلة ارتفاع الإيجارات.

وقال العساف في تصريحات لقناة العربية «إذا كان هناك حجم كبير في الإنفاق يفوق قوة الاقتصاد فإنه وفقا للنظرية الاقتصادية سيؤدي إلى ضغوط تضخمية (لكن) نأمل أن يكون الانفاق في حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي». وأضاف «لكن عندما ننظر إلى المدى البعيد فإن تأثير هذا الإنفاق سيكون ايجابيا على التضخم». وأوضح أن السبب الرئيسي لارتفاع معدل التضخم في المملكة حاليا هو ارتفاع إيجارات المساكن وأن الإنفاق الحكومي الهادف لتوفير مساكن للمواطنين سيساعد على علاج ذلك. وقال العساف «المعروف أن عنصرا رئيسيا في ارتفاع المستوى العام للانفاق هو تكلفة إيجارات المساكن واذا نظرنا إلى المبالغ الكبيرة المخصصة

إبراهيم العساف

للإسكان (فإنها) ستؤدي إلى انخفاض الأسعار على المدى المتوسط والبعيد».

كان العاهل السعودي الملك عبدالله أعلن الشهر الماضي عن منح بقيمة 93 مليار دولار شملت زيادة الرواتب وتخصيص 250 مليار ريال (66.7 مليار دولار) لتشييد 500 ألف منزل جديد ورفع الحد الأعلى لقيمة قروض صندوق التنمية العقارية إلى 500 ألف ريال من 300 ألف. ويضاف ذلك إلى إنفاق قيمته 37 مليار دولار أعلن عنه العاهل السعودي في أواخر فبراير/ شباط حين عودته من رحلة علاجية استمرت ثلاثة أشهر.

وتوقع تقرير صادر عن البنك السعودي الفرنسي نمو الإنفاق السعودي نحو 35 في المئة إلى 842.4 مليار ريال (224.6 مليار دولار) هذا العام في ظل مبادرات اقتصادية واجتماعية لكنه رجح أن تحقق المملكة فائضا قدره 61.7 مليار ريال في الموازنة بدعم من ارتفاع انتاج وأسعار النفط. وتواجه السعودية أكبر اقتصاد عربي مشكلة اسكان كبيرة نظرا لتسارع النمو السكاني وتدفق العمالة الاجنبية على المملكة التي تنفذ خطة انفاق على البنية التحتية بقيمة 400 مليار دولار.

وكان تقرير للبنك السعودي الفرنسي قال ان المملكة تحتاج لبناء 1.65 مليون مسكن جديد بحلول 2015 لتلبية الطلب المتزايد على المساكن وقال إن من المتوقع أن تحتاج شركات التطوير العقاري الخاصة والحكومية لبناء نحو 275 ألف وحدة سنويا حتى العام 2015.

وأوضح التقرير أن متوسط سعر فيلا صغيرة في العاصمة الرياض ارتفع 19 في المئة في النصف الثاني من 2010 بينما ارتفعت الأسعار في جدة 17 في المئة. وتباطأ معدل التضخم السعودي ليسجل أدنى مستوياته في عشرة أشهر عند 4.9 في المئة في فبراير مع انحسار نمو أسعار المساكن والمواصلات لكن محللين قالوا إنه تباطؤ مؤقت نظرا للارتفاع القوي في أسعار الغذاء العالمية وتجاوز أسعار النفط 100 دولار للبرميل.

ويقول اقتصاديون وخبراء بالقطاع العقاري إن بين 30 و50 في المئة من السعوديين يمتلكون منازلهم الخاصة بينما لا تستطيع الأغلبية ذلك لأنها لا تكسب الحد الأدنى للراتب اللازم للحصول على قرض عقاري. ويوضح الخبراء أن نسبة انتشار الرهن العقاري في المملكة تبلغ 2 في المئة فقط. وفي هذا الصدد قال العساف إن البنوك السعودية تقوم بدور مهم في حركة الاقتصاد السعودي وإن مستويات الإقراض في البنوك السعودية تشهد نموا. وأضاف «البنوك السعودية تقوم بدور رئيسي ومستوى الاقراض ينمو والبنوك مستعدة دوما للتمويل بتوازن بين المخاطرة واحتياجات الاقتصاد السعودي ولاشك أن لهادورا مهما وكبيرا». ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي 4.3 في المئة هذا العام بعد نمو يقدر عند 3.8 في المئة في 2010 وذلك بدعم من ارتفاع أسعار النفط وقوة الانفاق المالي. وكشفت السعودية في ديسمبر/ كانون الأول عن موازنة العام 2011 والتي شملت خططا لانفاق 580 مليار ريال هذا العام مع التركيز على مشروعات التعليم والبنية الأساسية.

منظور إيجابي للسوق العقارية في القاهرة على رغم التحديات قصيرة الأمد

■ دبي - جونز لانغ لاسال

□ كشف تقرير «جونز لانغ لاسال» وهي إحدى الشركات الرائدة في مجال الاستثمارات والاستشارات العقارية عن منظور إيجابي طويل المدى في السوق العقارية بالعاصمة المصرية (القاهرة) على رغم التحديات الحالية في أعقاب عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده مصر حالياً. وسيستمر الاقتصاد المصري في النمو على رغم التأثير الاقتصادي السلبي القصير المدى الناتج عن الثورة. وسيظل النشاط العقاري بالقاهرة في حال من الكساد على المدى القصير بسبب عدم اليقين المستمر الذي تشهده فترة ما بعد الثورة ومن ثم يمكن اعتبار العام 2011 «سنة ضائعة» وستتأخر فيه القرارات الخاصة بتأجير أو شراء العقارات إلى أن تهدأ الأمور وتعود الثقة إلى السوق بنهاية العام.

وتعليقا على التقرير قال مدير مكتب «جونز لانغ لاسال» الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مصر، أيمن سامي: «بغض النظر عن التطورات الحالية، لم تتغير أساسيات السوق العقارية في القاهرة وتبدو الأمور إيجابية على المدى الطويل. ستظهر مصر بصورة أقوى من خلال زيادة الشفافية وسياسات العمل الودية؛ ما قد يجعل مصر أكثر جاذبية للأعمال على المدى الطويل مقارنة بفترة ما قبل الثورة. سيظل الطلب المحلي دافعاً قوياً للنمو العقاري مع عودة الأمور لطبيعتها بعد استرداد الأمن والأمان في مصر».

وعلى رغم توقع استمرار عدم تحسن النصف الأول من العام 2011 إلا أنه من المتوقع أن تشهد بعض القطاعات تحسناً إيجابياً بنهاية العام.

قطاع السياحة والضيافة المصري

هذا القطاع مهم للدخل القومي وأثبت تاريخياً مرونته في مواجهة العنف السياسي ومن المتوقع أن يكون هذا القطاع من أول القطاعات التي يمكنها النهوض أولا.

في حين ستؤدي الشكوك الاقتصادية والموضوعات المتعلقة بشرعية الصكوك وسندات الملكية إلى الحد من الصفقات التجارية في القطاع السكني على المدى القصير، ستظل الأساسيات قوية في ظل عدم الوفاء باحتياجات إسكان متوسطي ومحدودي الدخل.

وبالنسبة إلى قطاع المكاتب، من المتوقع أن تسترد أنشطة التأجير قوتها في أواخر العام 2011 في ظل الزيادة المتاحة من المكاتب ذات الجودة العالية والإيجار المنخفض. وعلى رغم الاضطرابات الحالية التي أدت مؤقتاً إلى خفض الإنفاق التجاري إلا أن معظم تجار التجزئة يستأنفون بحذر خططهم الطويلة الأمد الخاصة بالدخول والتوسع في السوق. واختتم سامي بقوله: «كانت مصر وستظل واحدة من الأسواق العقارية الأكثر جاذبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك بسبب الفرص طويلة الأمد المُتاحة بها وكذلك بسبب النمو والتنوع. تُعتبر القاهرة من أهم مناطق الصناعة العقارية في مصر وستقود الطريق إلى عودة السوق لطبيعته بعد زوال الشكوك الحالية. في ظل المناخ الحالي مازالت تتوافق السيولة على رغم تقليلها بالنظام ويمكن للمستثمرين النشطين في السوق الفوز بالتفاوض بشأن صفقات جذابة تزيد عن الصفقات التي كانت مُتاحة قبل الاضطرابات الحالية في نهاية العام 2010».

المستثمرون يركزون على الوحدات العقارية الفاخرة في مصر